

بجزا ليم ستمه كنهه وينقص ان زاد عند قال في النقصه  
اما الكفص فينتج ان يكون في شابه الله عليه وان اجبوا  
ان يبروا عليه شبا حتى يبلغ مبلغ السنة وينقصوا  
عنه شبا لا باس به ويصلي عليه خلا فالكت فتج  
ويصل من بعد قتيلا في مصر لانه باءه الفل في هذه  
القدوره ويصل لانه لا يدري الفل طالما او يظنوا  
عمدا او خطأ ذكره التزاهدي في شرح العذرة  
فعلينا هذا لا يختلف الحال باختلاف الحال ومن لم يثبت  
لكت قال ما قال لم يعلم قائله او علم ان قتل بعضا  
صغير الا عبره بمحصله الفل في هذه القدوره الظلم  
لان السب وجوب عوض باقى وذلك لا يختلف قال  
في الزهري ومن وجو قتيلا ينظر ان حصل القتل بعضا  
كبيرا او بجزا كثير ويعلم قائله فقل قول الجنيضة  
يفضل لان القتل على هذا الوجه عنده بوجوب الدية فقد  
اعتاض عن دمه بدل ما هو مال وعقيل قول صاحبيه لا يصل  
لان على هذا الوجه عندهما بوجوب النصاص ووجوب  
النصاص لا يمنع الشهادة عندنا كما قيل بالسراج وانما علم

لا ينفذ  
ولا ينفذ  
ولا ينفذ

قاله بفصل لانه وجب الدية والفاته بنقله لم يكن في معنى  
شهدا واليه وان حصل القتل بعضا صغيرا فيصل علم قائله  
اولا لان هذا القتل بوجوب المال على كل حال وان حصل  
القتل كهدية فان تعلم قائله بوجوب الدية والفاته على  
احصل الحكمة فيفضل وان علم القتل لم يفصل عندهما اهل  
عنهما قتل العلم يكون القتل خلا الفل كما اهلها بالسف من انا  
كونه مقتولا الظلم شرطه لا خلاف العلم ان حكم الشهادة  
كما سقط بقصد الظلم وقدره ما فيهما سبق لككت  
سقط بوجوب عوض ما في سواء سقط بعد وجوبها  
ووجوبه بالقصور في آية القتل عندهم خلا فاعلموا ويجعل  
العامل مع كون القتل في موضع يجب فيه الفاتمة  
والدية وهو الذي يبين بحسبنا لايمان المفهوم من اللحد آية  
حيث قال من وجو قتيلا في المرفق لان الواجب  
فيه الدية والفاته يخفف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل كهدية  
فانما لانه لا عبره بحسبنا لان العامل لان كانه فيما اذا لم يعلم العامل  
بوالالة المتعدي الذي ذكره لانما نقول نعم ما ذكره اولها  
اذ لم يعلم العامل الا ان ما ذكره ما نأني فاعلم العامل بالالة

انما ينفذ  
ولا ينفذ  
ولا ينفذ